الأمن الإنساني في ظل تداعيات الحرب على الإرهاب
العراق أنموذجا منذ العام ٢٠٠٣

د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

مدرس/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٠/٥/١٠ **القبول: ٢٠٢٠/٦/١٥**

مستخلص البحث

يُعد مفهوم الامن الانساني من المفاهيم المهمة المتداولة في العلوم الانسانية، ولاسيما في العلوم السياسية، وذلك بحكم ارتباطه الشديد بمفهوم الامن والامن الوطني، ويمثل الانسان وأمنه محور اهتمامه، وهذا يفسر اعتماده على حقوق الانسان كمعيار لتحقيقه، فتحرر الانسان من الخوف والحاجة هما الركنان الاساسيان له، ولهذا فهو يركز على معالجة جميع المخاطر التي تهدد حياة الانسان. ويتسم الامن الانساني بالعالمية والشمولية والترابط الوثيق بين مكوناته، وقد زاد الاهتمام العالمي به بعد تصاعد العمليات الإرهابية التي رافقها الكثير من انتهاكات حقوق الانسان.

وفيما يخص العراق فان واقع الامن الانساني يؤشر بوضوح عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الشعب العراقي منذ العام ٢٠٠٣، نظرًا لموجات العنف المتوالية لاسيما الارهاب الذي خلف ملايين النازحين واللاجئين والايتام والارامل وغيرها من المشكلات المجتمعية التي ستحتاج معالجتها الى مدة زمنية طويلة حتى يتم التعافي منها.

الكلمات المفتاحية: الامن الوطني؛ الامن الإنساني؛ الإرهاب؛ حقوق الانسان.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Human Security Under the Repercussions of War on Terror: Iraq as a Case Study Since 2003

Dr. Mustafa I. Salman Al-Shammary
Lecturer/ Strategic & International Studies Center/ University of Baghdad
dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

Received: 10/5/2020 Accepted: 15/6/2020

Abstract

The concept of human security is one of the important concepts in human sciences, especially the political ones, by its strong association with the concept of security and national security. The human being and his security are the focus of its concern which explains its reliance on human rights as a standard to achieve it, so the liberation of the human being from fear and need are its two basic pillars, that is why it focuses on addressing all risks that threaten human life. Human security is characterized by universality, comprehensiveness, and close interdependence between its components. Global interest in it has increased after the escalation of terrorist operations, as they were accompanied by violations of human rights.

As for Iraq, the reality of human security indicates grave violations that Iraqi people have been subjected to since 2003, given the successive waves of violence, especially terrorism which left millions of displaced people, refugees, orphans, widows, and other societal problems that will need to be addressed for a long time to get rid of.

Keywords: National security; human security; terrorism; human rights.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

أصبح الامن الانساني من أهم وأكثر المفاهيم المتداولة على صعيد العلاقات الدولية بحكم ارتباطه المباشر بالإنسان، ويأتي الاهتمام بالأمن الانساني بعد تصاعد حدة اعمال العنف التي اخذت تهدد حياة الانسان، لاسيما عن طريق الحروب بين الدول والحروب الاهلية والارهاب وعمليات التطهير الاثني والطائفي وما رافقها من انتهاكات كبيرة بحقوق الانسان، والكوارث الطبيعية، والجريمة المنظمة، والاوبئة وغيرها. ونظرًا لعجز الدولة الوطنية عن معالجتها فقد فرض تحدياً جديداً عليها، فضلا عن التحديات الأخرى التي تواجهها. وهنا تأتي اهمية التعاون الاقليمي والدولي لمواجهة هذه التحديات وتنسيق التعاون فيما بينها لضمان الامن الانساني.

وقد تعرض العراق منذ العام ٢٠٠٣ الى انتهاكات عديدة وكبيرة بحقوق الانسان ويأتي في مقدمتها الارهاب القادم من خارج الحدود، والذي اشاع الفكر المتطرف فأثر بشكل مباشر في العملية السياسية والتنمية الاقتصادية، مما جعل العراق يُصنف ضمن أعلى الدول تعرضًا للعمليات الارهابية، وادنى الدول من حيث مؤشرات الاستقرار والسلام العالمي.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في دور الامن الانساني في تحقيق التجانس المجتمعي لأية دولة مما سينعكس بشكل مباشر على امن واستقرار اية دولة، وبحكم تعرض العراق للإرهاب منذ العام ٢٠٠٣ بدءً بتنظيم القاعدة الارهابي ومن ثم داعش الارهابي وما رافقه من انتهاكات خطيرة بحقوق الانسان يأتي دور الامن الانساني في تعزيز امن وسلامة وكرامة الانسان.

اشكالية البحث: تقوم الاشكالية البحثية انه في الوقت الذي يركز الامن الانساني على الانسان وسلامته من كل انواع المخاطر فان واقع الانسان والمجتمع في العراق شهد انتهاكات خطيرة بسبب الارهاب، وعليه فان التساؤل الرئيس هو كيف اثر الارهاب في مفهوم الامن بشكل عام وفي الامن الانساني بشكل خاص؟، وما مفهوم

الامن والامن الوطني والامن الانساني؟، وما علاقة الامن الانساني بالإرهاب ؟، وما انعكاسات الارهاب على الامن الانساني في العراق؟.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الامن الانساني يقوم على تحرر الانسان من الخوف والحاجة، ولكن واقع الحال في العراق أكد بوضوح معاناة الانسان العراقي من شتى انواع العنف التي أحدثها الارهاب منذ العام ٢٠٠٣.

منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه من مناهج البحث العلمي المهمة، والذي يتسم بالمرونة والفائدة العلمية، إذ يعمل على وصف الظاهرة محل البحث، ومن ثم يعمل على تحليلها، والتي تؤدي الى نتائج علمية قيمة.

هيكلية البحث: بهدف الاحاطة بموضوع البحث فقد تضمن البحث المحاور الآتية:

أولاً– مفهوم الامن والامن الوطني.

ثانياً– مفهوم الامن الإنساني.

ثالثاً– تأثير الارهاب في الامن الانساني.

رابعاً– تداعيات الارهاب على واقع الامن الانساني في العراق.

أولاً- مفهوم الامن والامن الوطني:

يمثل الامن ركناً اساسياً من حاجات الانسان الضرورية، وان انعدامه او نقصانه يؤثر مباشرةً في كيان المجتمع والدولة. ويختلف مفهوم الامن من مجتمع الى اخر تبعًا لاختلاف الايديولوجية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه. وبدأ التركيز على الدراسات الامنية ومفهوم الأمن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بهدف تلافي الحروب وتعزيز الامن، وعليه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الامن، فهناك من يعرف الامن بانه "**مجموعة الاجراءات والتدابير الوقائية والعقابية التي تتبناها الامة، وهو اطمئنان الانسان على نفسه ودينه وماله واهله وجميع حقوقه في الوقت الحاضر والمستقبل من أي تهديد سواء كان من داخل البلاد او من خارجها**". إذن جوهر الامن يكمن في "تحرر الانسان من الخوف ومن كل خطر يمكن ان يشكل تهديدًا عليه ولحقوقه المكتسبة"[١].

ويعرف الدكتور (محمد طلعت الغنيمي) الامن بانه "**سلامة اراضي الدولة واستقلالها السياسي**"، وهناك من يعرف الامن بانه "**قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الاحداث او الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحركية والحادة للعنف**"[٢].

وفي المجتمعات الديمقراطية فان الامن ليس غاية وانما وسيلة لتحقيق رفاهية المجتمع، ومع التطور الذي رافق المجتمعات الديمقراطية أصبح الامن الوطني لا يقتصر على حماية الدولة، وانما بدأ التركيز على امن الانسان، اذ يأتي امن المجتمع والانسان في الصدارة، وعليه فان الامن لم يعد محصورًا بالمسائل العسكرية وانما تبلورت رؤية جديدة تنظر الى الامن نظرة شمولية تتجاوز المسائل العسكرية، ويأتي ذلك بعد ظهور تحديات متنوعة اثرت في امن المجتمعات والدول وهي[٣]:

١- **التحديات السياسية:** وتتمثل في فشل او ضعف الحكومات عن تحقيق الاستقرار السياسي، وانتهاكات لحقوق الانسان، وتفشي الارهاب، وغيرها.

٢- **التحديات الاقتصادية:** وهي كثيرة منها الفساد، والفقر، والبطالة، وعدم المساواة الاقتصادية، والفجوة الكبيرة بين الاغنياء والفقراء، وغيرها.

٣- **التحديات الاجتماعية:** وتتمثل بالصراعات الطائفية والاثنية وما يترتب عليها من انقسام مجتمعي بين مكونات المجتمع الواحد، وانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار غير المشروع بالبشر، فضلاً عن زيادة سكانية عالية لا يوازيها تنمية اقتصادية حقيقية تستوعب هذه الزيادة، والهجرة الجماعية لاسيما الكفاءات منها، وغيرها.

٤- **التحديات البيئية:** وهي كثيرة جدًا منها الجفاف وشحة المياه والمجاعة، وتغير المناخ، والاحتباس الحراري، والكوارث النووية، وغيرها.

٥- **التحديات التقنية:** أدى الاستعمال الواسع لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الحاسوب وارتباطها بالفضاء السيبراني الى ظهور تحديات جديدة تمثلت بالجريمة والقرصنة السيبرانية، فكان ذلك سببًا في ظهور ما يعرف بـ"الامن السيبراني".

ولا بد من التأكيد على حقيقة مهمة وهي ان مفهوم الامن يُعد من المفاهيم المتطورة بحكم التطور الانساني المستمر هذا من جهة، ولتطور وتعدد مصادر التهديد الداخلية والخارجية المحيطة سواء بالدولة او المجتمع او الانسان من جهة أخرى، وعليه ارتبط الامن بكل مجالات الحياة، وظهرت على اثره مفاهيم امنية متنوعة فهناك الامن الوطني، والامن الاقليمي، والامن الدولي، والامن الانساني، والامن السيبراني، والامن الفكري، والامن الاجتماعي، والامن الصناعي، والامن السياسي، والامن الاقتصادي، والامن الثقافي، والامن البيئي، والامن الغذائي، والامن الاعلامي، وغيرها.

ومع التطورات المعاصرة التي شهدها العالم، وظهور فواعل جديدة من غير الدول على الساحة الدولية مثلا المنظمات الدولية والاقليمية والشركات الامنية الخاصة وغيرها توسع مفهوم الامن، ولم يعد يرتبط فقط بأمن الدولة والقضايا العسكرية، لاسيما بعد ظهور تحديات أخذت تؤثر في الامن لا تقل خطورة عن العامل العسكري، مما فرض واقعًا جديدًا تطلب استيعاب المتغيرات الجديدة وربطها بمفهوم الامن، ولعل أهم المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر في تطور مفهوم الامن

هي تراجع دور الدولة التقليدي، وتنامي دور المنظمات الدفاعية والامنية عالميًا مثل حلف الناتو، والثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تداعيات احداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وما افضت اليه من تحولات نوعية في طبيعة المواجهة، وظهور حروب من نوع جديد التي اسماها الخبير الاستراتيجي والامني الامريكي (انتوني كوردسمان) بالحروب غير المتكافئة او اللامتماثلة [٤].

وفيما يتعلق بالأمن الوطني فان الاستعمال الرسمي له بدأ في العام ١٩٤٧ عندما أسست الولايات المتحدة "مجلس الامن القومي الامريكي"، وقد تأثرت تعاريف الامن الوطني بالتوجهات الفكرية للاكاديميين والمفكرين، ولهذا تعددت وتنوعت بشكل واسع، فعلى سبيل المثال عرفت دائرة المعارف البريطانية الامن الوطني بانه "**حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية**"، وعرفه (هنري كيسنجر) بانه "**التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء**"، وعند البعض الآخر هو "**الاجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية**"[٥]. وهناك من يرى بانه قدرة الدولة على منع اي تهديد خارجي بالقوة[٦].

وعليه فان الامن والامن الوطني يستند على المنطلقات الاتية [٧]:

١- يعد الامن والامن الوطني مفهومًا شاملًا إذ يرتبط بجميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

٢- يتسم مفهوم الامن والامن الوطني بالديناميكية والتطور إذ يتأثر بشكل مباشر بالوضع الداخلي والخارجي للدولة اقليميًا ودوليًا.

٣- يعد حقيقة نسبية أي عدم قدرة الدولة على تحقيق الامن بشكله المطلق.

٤- ان التحديات المعاصرة العابرة للحدود الوطنية فرضت على الامن الوطني ان لا يقتصر على الدولة الوطنية او مجموعة من الدول فحسب وانما بالمجتمع الانساني بشكل عام.

مما تقدم يتضح بان الامن الوطني يتمحور حول منع جميع الاخطار والتحديات التي تهدد امن وسلامة واستقرار الدولة على الصعيد الداخلي والخارجي، كما انه يحتل اهمية قصوى في سياسة أية دولة بالعالم، ولهذا يوضع دائمًا في قمة الاهتمامات، بل ان معظم القضايا يمكن ان تكون نسبية إلا الامن الوطني فان اي اهمال او التقصير في ابسط جزء منه يجعل كيان الدولة عرضة للمخاطر.

ثانياً – مفهوم الامن الانساني:

تعود جذور مفهوم الامن الانساني الى مرحلة الحرب الباردة عندما ظهرت مفاهيم جديدة ارتبطت بالتحولات التي مرت بها البيئة الدولية آنذاك، وتبنتها دول ومنظمات اقليمية ودولية، فالأمن لم يعد مجرد تراكم للقوة، وانما تحرر الانسان من القيود التي تنتهك حقوقه، وعليه انتقلت الدراسات الامنية من التركيز على الحروب النووية وكيفية تجنبها الى الاهتمام بقضايا امن الانسان(٨). وفي هذا الخصوص برزت رؤية (بلاتز) حول الامن الفردي التي عرضها في العام ١٩٦٦ في كتابه (الامن الإنساني: بعض التأملات)، وتنطلق رؤيته من فرضية مفادها "**ان الدولة الامنة لا تعني بالضرورة ان الافراد امنين أو تحقيق أمن الافراد**"، وتعد هذه الرؤية أول تحدٍ نظري للفكر التقليدي الذي ركز على محورية امن الدولة كونه الاساس الذي عن طريقه يتحقق أمن كل ما في داخل الدولة من افراد وغيرهم (٩).

ومن ثم تطور مفهوم الامن الإنساني؛ ففي سبعينات القرن الماضي تشكلت لجان مختصة بدراسة الامن والتنمية ومنها نادي روما وخلصت في تقاريرها ان البشر في الدول الفقيرة والغنية يواجهون مشاكل عدة منها: الفقر، وغياب الامان الوظيفي، والمشكلات البيئية، واغتراب الشباب، وقلة الثقة بالمؤسسات وغيرها. ومنذ ثمانينات القرن الماضي تشكلت لجان لبحث عن حلول لهذه المشكلات، ومنها لجنة براند التي اصدرت تقريرها الاول في العام ١٩٨٠ وكانت حلولها المقترحة هي سد الفجوات بين الحكومات وشعوبها بما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق الامن الإنساني. وفي تقريرها الثاني الذي اصدرته في العام ١٩٨٣ ركزت على متطلبات تحقيق الامن الانساني

عن طريق تحقيق الامن الغذائي والزراعي، واصلاح نظام المساعدات العالمية، وتوفير الطاقة الامنة، وعليه فان الامن الانساني ليس مفهوماً بديلاً عن الامن الوطني، وانما جاء بهدف التركيز على المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث، ومن اجل تحقيق الامن الانساني فانه يتطلب احترام حقوق الانسان، وتعزيز الديمقراطية، وضمان العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وبناء السلام(١٠).

فضلاً عن ذلك فان الامن الانساني يتحقق عن طريق الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وانعدام الخوف والتهديد بكل اشكاله، ويقوم الامن الانساني على فكرة مفادها "**ان توفير الاحتياجات الاساسية للأفراد هو شرط اساس للمجتمعات، ودون تحقيقها لن يتحقق الامن الوطني**"، والملاحظ ان الامن الانساني ارتبط بشكل وثيق بين الامن الكلي المتمثل بأمن الدولة والامن الفردي أي امن المواطن(١١).

وجدير بالذكر ان الامن الانساني أصبح شائعًا بعد تقارير التنمية البشرية التي اصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي في العام ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ويعد تقرير العام ١٩٩٤ أول تقرير يتناول التعريف الشامل للأمن الانساني، كما ادخل مفهوم الامن الانساني كاطار شامل يركز على الانسان، كما اكد التقرير على اهمية الجانب الوقائي في الامن الانساني، وان الامن الانساني يهتم بـ"تمكين الناس من ممارسة خياراتهم بأمان وحرية"، وان الامن الانساني يتمحور حول الشعب، ويسعى الى "تحقيق رفاهية الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبدنية، والتحرر من كل اشكال الخوف، وان تحقيقه يتطلب مراعاة القيم الثقافية والاجتماعية"(١٢).

ولا بد من التأكيد على مسألة مهمة وهي ان الامن الانساني لا يلغي ولا بديل عن الأمن التقليدي، فاذا كان أساس مفهوم الأمن التقليدي هو سيادة الدولة، فأن اساس مفهوم الامن الانساني هو سيادة الانسان، وطالما ان التأثير حاصل بينهما فمن حق الدولة وحق الانسان التعايش في البيئة الأمنية، لاسيما بعد ان

اصبح الامن الانساني عنصرًا أساسيًا في مفاهيم وسياسات الأمن الوطني والإقليمي والدولي والمنظمات الاقليمية والدولية [١٣].

وفي الواقع ان الامن قيمة مادية ومعنوية غير قابلة للتجزئة، فمن غير الممكن فصل امن الدولة عن امن المجتمع وامن الانسان، ذلك ان امن الدولة قائم على امن الانسان وامن المجتمع وفي الوقت ذاته فان امن الانسان وامن المجتمع هو مكون رئيس من امن الدولة، وعليه فان من مسؤوليات الدولة توفير الامن، ولهذا فان انصار الامن الانساني يركزون على دور الدولة في التوزيع العادل للموارد المادية والخدمات وتسهيل وضمان وصولها الى جميع افراد المجتمع، ذلك ان هذه الموارد مستخرجة من المجتمع ومن ثم فهم الاولى بها، فلا يجوز وفق انصار الامن الانساني ان تحتكر الموارد والخدمات على النخب والجماعات المحسوبة على النظام الحاكم ويحرم منها اغلب المجتمع لاسيما الاقليات كونها تعيش خارج تحالف النظام الحاكم مما يجعلها عرضة للتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الامني، وعليه فان اهمال الامن الانساني يهدد أمن الدولة، بل ان شرعية الحكومة تصبح مهددة فيما لو امتنعت عن تلبية الحاجات المجتمعية[١٤].

وفيما يخص مصادر التهديد عند انصار الامن الانساني فهي عديدة ومتنوعة وتشمل: التهديد المباشر للدولة والحرب والفقر والخوف والعنف وانعدام العدالة الاجتماعية والتمييز العنصري وتدني مستوى التعليم والصحة والتحديات البيئية وغيرها، وهذا يعني ان الامن الانساني يتطلب الحماية ضد كل هذه التهديدات، علمًا ان معالجة هذه التهديدات عديدة منها: برامج تنموية سياسية واقتصادية واجتماعية مستدامة، وحوكمة رشيدة. والملاحظ ان التوسع النظري في مجال الامن لم يقابله توسع موازٍ له على مستوى الممارسة العملية[١٥].

واما مقومات الامن الانساني التي ينطلق منها ويرتكز عليها فهي: حقوق الانسان، والامن الوطني، والتنمية البشرية، والتعليم، والرعاية الصحية، والحكم الرشيد، والتدخل الدولي الانساني، ومنع الصراعات، والنمو الاقتصادي، والتحرر من

الفقر، أي ان الامن الانساني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للإنسان، مما يسهم في النهوض بواقع الانسان وتحقيق تطلعاته، وهذا يتطلب اصلاحاً مؤسساتياً لضمان حقوق الانسان، وتبني سياسة واضحة قابلة للتنفيذ والمراقبة والمتابعة والمعالجة والاصلاح في ضوء اليات محددة، علمًا ان مكونات أو عناصر أو ابعاد الامن الانساني مترابطة وتشمل[١٦]:

١- **الامن الاقتصادي:** عن طريق ضمان الحد الادنى من الدخل لكل انسان.

٢- **الامن السياسي:** عن طريق ضمان عيش الانسان في مجتمع يحترم حقوق الانسان، وحرياته الاساسية.

٣- **الامن الغذائي:** عن طريق توفير الحد الادنى من الغذاء لكل انسان.

٤- **الامن المجتمعي:** عن طريق حماية الانسان من الاضطهاد الديني والاثني، وضمان ديمومة العلاقات الاجتماعية.

٥- **الامن الفردي:** عن طريق حماية الانسان من العنف سواء كان من قبل الدولة او من قبل الفواعل غير الدولة.

٦- **الامن البيئي:** عن طريق حماية الانسان من الكوارث الطبيعية، وحماية البيئة من تجاوزات الانسان، وتوفير الماء الصحي، وضمان الهواء النظيف.

٧- **الامن الصحي:** عن طريق ضمان الرعاية الصحية لكل انسان.

وقد تعددت تعاريف الامن الانساني منها تعريف (للويد نورمان أكسورثي) وزير خارجية كندا بانه "حماية الافراد من التهديدات التي تكون مصحوبة ام لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الاساسية للأشخاص لأمنهم وحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الامن فهي تعني الحماية ". وعرفه (بيار بتيغرو) بانه "الحقوق الانسانية، والرفاه الاقتصادي، والتنمية المحترمة للبيئة". وعرفه (يوكيو تاكاسي) بانه "الحرية ازاء الخوف، والحرية ازاء الحاجة"، وعند (لنكولم شان) هو "بقاء الانسان ورفاهية الانسان وحرية الانسان"[١٧].

ويتسم الامن الانساني بالعديد من الخصائص أهمها[١٨]:

١- **عالمية الامن الانساني:** يتسم الامن الانساني بالعالمية والشمولية، فأي تهديد يتعرض له الامن الانساني في اية دولة ستكون له تداعيات على باقي الدول، ومنها: قضايا المهاجرين غير الشرعيين والتلوث البيئي واللاجئين والمجاعة والاوبئة والانتشار النووي وغيرها من القضايا العالمية. ونظرًا لعدم قدرة الدولة الوطنية على مواجهتها فقد تطلب ذلك تعاوناً دولياً بين الدول والمنظمات الاقليمية والدولية، كما أسهمت العولمة من جانبها في توثيق عالمية الامن الانساني بحكم دور العولمة في التحرر من الحدود عبر الوسائل التقنية العالمية.

٢- **ترابط مكونات وابعاد الامن الانساني:** اي ان الامن الانساني يتسم بالترابط بين ابعاده ومكوناته وهي الامن الوطني والامن الاقتصادي والامن الصحي والامن الغذائي وغيرها بحيث يكمل بعضها البعض.

٣- **ان الامن الانساني هو أمن فردي او امن شخصي:** بمعنى ان حياة البشر وأمن وحماية الفرد من جميع الاخطار لا سيما من الحروب والارهاب وغيرها هي محور اهتمام الامن الانساني، بحيث يكون التركيز على امن الناس أكثر من الاهتمام بامن الحدود والقضايا العسكرية والسياسية، ولهذا فان الامن الانساني يتبنى استراتيجية وقائية، اي التعامل مع جذور ومسببات المشكلات والحد منها لتحقيق الامن والسلام والاستقرار، وليس فقط تقديم المساعدات بعد وقوع الكوارث.

ونظرا لأهمية الامن الانساني فقد انشات الامم المتحدة في العام ٢٠٠١ مفوضية الامن الانساني، وتبنت المفوضية مبادرة شمولية لتحقيق الامن الانساني وهي[١٩]:

١- تجنب الحروب والصراعات وضمان حقوق الانسان ودعم التنمية.

٢- ضمان امن المواطنين ومجتمعاتهم وتوفير الحماية لهم.

٣- التأكيد على مبادئ والممارسة الديمقراطية.

٤- دعم ثقافة الامن الانساني.

ان الرسالة الأساسية للأمن الانساني هي أن الناس مهمون وعليه يجب التركيز على نقاط ضعفهم، وهذا يتطلب تطوير مؤسسات الدولة وتوفير الحماية بطريقة تجعل أمن المواطنين في المقدمة، بهدف حماية حقوق الانسان، وضمان الحكم الديمقراطي. وفي الواقع ان الركنين الاساسيين التي يقوم عليها مفهوم الامن الانساني أي "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة" توفر منهجية مفيدة من أجل تحليل مواطن الضعف والتهديدات التي يتعرض لها المواطنون في حالات ما بعد الحرب او الصراع. وهنا لا بد من التأكيد على ان هذه الحالات تولد دولاً ضعيفة او هشة، وهنا تعد قضية إصلاح القضاء وقطاع الأمن والشرطة ذات أهمية حاسمة لأنه في حالات ما بعد الحرب والصراع يرتبط قطاع الأمن في كثير من الأحيان بالجريمة المنظمة، وقمع المواطنين، وتحجيم عمل منظمات المجتمع المدني، وتقييد حرية وسائل الإعلام، وبالتالي فهو يمثل تهديدًا للمواطنين أكثر من كونه موفرًا لأمنهم، علمًا ان هناك علاقة وثيقة بين حقوق الانسان والامن الانساني، إذ يمكن عد حقوق الانسان هدفًا للأمن الإنساني، وكذلك وسيلة لقياس حالة الأمن الإنساني فيما يتعلق بـ" التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"، فضلاً عن ذلك يمكن استخدام مؤشرات حقوق الانسان لقياس مستوى الامن الانساني، علمًا ان مفاهيم حقوق الانسان تركز على حماية حقوق الفرد والكرامة الإنسانية، وفي المقابل فان الامن الانساني يشكل نهجًا أوسع، **ويمكن تلخيص نهج الامن الانساني في عشر نقاط وهي** [٢٠]:

١- تبني النهج الشمولي للأمن، أي تبني استراتيجية شاملة للتصدي لكل انواع التهديدات وأوجه الضعف المتعلقة بالحروب وغيرها من جهة، والمجالات المتعلقة بالتنمية اي العمل وفق قاعدة " التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة".

٢- مراعاة الترابط بين التهديدات كافة، اي مواجهة التهديدات ضد الأمن الجسدي ومعالجة الأمن الشخصي والأمن الاجتماعي والاقتصادي عن طريق اتخاذ

تدابير ضد الضعف الاجتماعي والاقتصادي التي قد تكون السبب الجذري للعنف أو الجريمة.

٣- لضمان فاعلية وشرعية نهج الامن الانساني يجب أن يكون تشاركيًا، أي يشمل جميع الاشخاص المعنيين لاسيما الأقليات والفئات المهمشة، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة اقتصاديًا، ومؤسسات الدولة مما سيؤدي الى تمكين الفئات الضعيفة من الاستفادة بشكل أفضل من حقوقهم مما سيعزز من احترام حكم القانون.

٤- يجب معالجة التهديدات ونقاط الضعف من القاعدة إلى القمة بدءًا من احتياجات ووجهات نظر الأشخاص المتضررين.

٥- ان نهج الامن الانساني يُمكن الناس من التعامل مع التهديدات ونقاط الضعف بناءً على حقوقهم الانسانية، إذ يمكن اعتماد حقوق الانسان كمعيار لتحقيق الامن الانساني، ذلك أن وجود درجة عالية من تطبيق حقوق الانسان يدل على مستوى عالٍ من الامن الانساني، وعليه فان احترام كرامة وحقوق كل انسان يجب أن تكون نقطة الانطلاق.

٦- ان الامن الانساني يفرض الالتزام بمبدأ عدم التمييز والتركيز على احتياجات الفئات المهمشة والضعيفة بغض النظر عن خلفيتهم الدينية والاثنية.

٧- يجب أن يشمل نهج الامن الانساني الى جانب ما يتضمنه مفهوم حقوق الانسان المفاهيم والمضامين الاخرى ذات الصلة بسيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية وقيم المواطنة وحرية التعبير والإعلام والمساءلة، وان تتحمل الدولة مسؤولية تهيئة الظروف المناسبة لضمان الامن الانساني، ومنع التطورات السلبية عن طريق ثقافة سياسية تحول دون تجدد الصراعات.

٨- تعزيز العلاقة بين الامن الانساني والتنمية الانسانية.

٩- يمثل الامن أحد الشواغل الرئيسة للأمن الانساني لمنع التهديدات، فالامن في حياة الناس اليومية عامل رئيس في بناء السلام بشكل مستدام، وبالتالي فان أمن الإنسان وأمن الدولة مرتبطان.

١٠-يركز الامن الانساني على المعالجة الجذرية للأسباب التهديدات ونقاط الضعف، وهذا يستوجب تبني تدابير فعالة من قبل الدولة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد والارهاب عن طريق اصلاح القطاع الامني كون هذه التهديدات تقوض حياة الناس وثقتهم في دولتهم مما سيقوض بالنتيجة عملية بناء السلام في حالات ما بعد الصراع.

ثالثاً- تأثير الارهاب في الامن الانساني :

فيما يتعلق بتأثير الارهاب على الامن الانساني فمن الملاحظ ان الانسان أصبح اكثر عرضة لمخاطر الارهاب، وزاد من حدة المخاطر الدور الذي تلعبه التكنولوجيا والاتصالات التي استغلها الارهابيون لتنفيذ عملياتهم، كما ان الارهاب اصبح في عصر العولمة ظاهرة عابرة للحدود الوطنية مما فرض تحدياتٍ كبيرةً على الامن الانساني، بل ان الارهاب ومنذ احداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ احتل مكان الصدارة في قائمة مهددات الامن الانساني في القرن الحادي والعشرين[٢١]؛ ذلك ان الحركات الارهابية تمتلك امكاناتٍ عسكريةً وخبراتٍ قتاليةً وموارِدَ ماليةً كبيرة مما جعلها من اخطر الجهات الفاعلة غير الدولية تهديداً للأمن والسلم الدوليين، ويبرز في هذا الخصوص تنظيم القاعدة الارهابي المسؤول عن تنفيذ هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة، ومن ثم تنظيم داعش الارهابي، وتكمن خطورة هذه التنظيمات الارهابية على الامن الانساني في انها منتشرة عالميًا على شكل شبكات، ومنغمسة في داخل الدول عبر الافراد والشبكات المحلية، وتغذي الصراعات الداخلية للدول[٢٢].

وعلى الرغم من الاجراءات الامنية الشديدة المتبعة ضد الارهاب إلا ان واقع الحال يؤكد بان الارهابيين لديهم القدرة على شن عملياتهم في العديد من دول العالم

التي شملت الدول الضعيفة والقوية على حدٍ سواء، كما اتسمت العمليات الارهابية بانها لا تستهدف رجال الامن او فئات بعينها بل انها طالت المدنيين بشكل واسع مما يتطلب تبني المفهوم الشامل للأمن، وتفعيل الاجراءات الوقائية للقضاء على اسباب الارهاب، وهذا يفسر الاهتمام الذي تبديه المنظمات الاقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان ومراكز الفكر لاسيما المختصة منها بالدراسات الامنية في الدعوة الى منح الأولوية لأمن الانسان كونه سيفضي بالنتيجة الى تحقيق امن الدولة(٢٣).

وعند متابعة ظاهرة الإرهاب في جميع أنحاء العالم فإنه يحدث دائمًا جنبًا إلى جنب مع الحرمان من حقوق الانسان الأساسية، وعليه فان الحرب على الارهاب تتطلب أخذ الامن الانساني بنظر الاعتبار، ذلك ان أساس الإرهاب موجود في الحرمان من الحقوق الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية، وان اية سياسة تهتم بمكافحة الارهاب لا بد لها من الاهتمام بهذه الحقوق(٢٤).

ونظرًا لتأثير الارهاب المدمر على حقوق الانسان وحفاظًا على الامن الانساني فقد جاء الاهتمام به من قبل الامم المتحدة التي اكدت على ان الارهاب(٢٥):

١- يهدد امن الانسان ويعرض حياة الأبرياء للخطر في كل مكان، ويدمر الحرية ويثير الخوف لدى الناس، ويعرض الحريات الأساسية للخطر، ويهدف إلى تدمير حقوق الانسان.

٢- يقوض المجتمع المدني وحكم القانون، ويؤدي الى تدمير الديمقراطية، ويهدد استقرار الحكومات الشرعية.

٣- ارتباط الارهاب المباشر بجميع انشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من: قتل وابتزاز وسرقة وخطف الرهائن وغسل الاموال والاتجار بالأسلحة وتجارة المخدرات، فضلا عن التعامل غير المشروع بالمواد الكيمائية والبيولوجية وغيرها.

٤- تأثيره السلبي المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعرض العلاقات الدولية للخطر كونه يؤثر على علاقات الصداقة والتعاون بين الدول.

٥- ان الارهاب يهدد امن الدول وسلامتها الاقليمية، وهو بذلك يشكل اكبر خطر لمقاصد الامم المتحدة التي قامت عليها من احترام حقوق الانسان وحماية المدنيين وحكم القانون، وعليه يجب مكافحة الارهاب صونا للسلم والامن الدوليين.

ومن تقييم الامم المتحدة للإرهاب يتضح بان له تأثير مباشر على حقوق الانسان والامن الانساني ولا يقتصر على الحدود الوطنية للدولة بل يمتد ليهدد العلاقات الدولية، وهذا ينطوي بالنتيجة على تهديد الامن والسلم الدوليين.

وعليه أصبحت مكافحة الإرهاب أولوية لكثير من الدول، ولكن واقع الحال أكد بان اجراءات مكافحة الارهاب قد رافقتها انتهاكات لحقوق الانسان، فقد طالت العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب بعض المدنيين غير المشاركين في أنشطة الارهاب، والتعسف من قبل الاجهزة الامنية واساءة استعمال سلطاتها، كما قامت بعض الدول بتسليم المشتبه بهم إلى دول أخرى لا تراعي معايير حقوق الانسان، فضلاً عن التمييز الاثني والطائفي والديني التي رافقت عمليات مكافحة الارهاب، وطول مدة الاحتجاز للمتهمين وغيرها[٢٦].

مما تقدم يتضح ان الامن الانساني ليس بديلاً عن الامن الوطني، وانما جاء للفت الانتباه الى مجموعة قضايا ذات الارتباط المباشر بالإنسان منها ما يتعلق بالجانب السياسي والامني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لاسيما بعد ارتفاع وتيرة انتهاكات حقوق الانسان سواء الناجمة عن الحروب او من جراء السياسات الامنية والاقتصادية والثقافية الخاطئة، وعليه فان الامن الانساني هو محاولة لتجنب الاخطار التي تهدد الانسان عبر مجموعة تدابير وقائية كمنع الصراعات وبناء السلام والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي وضمان الامن وغيرها، فضلاً عن ذلك ان الامن الانساني يجب ان لا ينحصر فقط بحماية الانسان من العنف البدني بل يجب ان يؤخذ بمفهومه الواسع اي حماية الانسان من جميع الانتهاكات لحقوقه المدنية والسياسية.

رابعاً- تداعيات الارهاب على واقع الامن الانساني في العراق:

شهد العراق منذ العام ٢٠٠٣ موجات غير مسبوقة من العنف وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وكان السبب الرئيس في ذلك ظاهرة الارهاب الدخيلة على المجتمع العراقي، مما ادى الى موجات كبيرة من النزوح الداخلي، والهجرة الى خارج العراق، فضلاً عن اضرار مجتمعية فادحة ستسمر لعقود بسبب ما خلفه من ارامل وايتام وتدمير البنى التحتية، والاساءة للقيم الانسانية لاسيما بعدما اشاع الفكر المتطرف.

وقد اسهمت اعمال العنف التي رافقت التغيير السياسي في العراق منذ العام ٢٠٠٣، والارهاب في الحاق اضرار كبيرة جدًا في المؤسسات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل طال حتى المعالم الحضارية ومجتمعه وبنيته والشخصية العراقية، مما اعاق تقدم العراق واستنزاف طاقاته المادية والبشرية[٢٧]؛ فقد استغل الارهابيون التغيير السياسي في العراق وباسم الجهاد ضد القوات الامريكية تم استهداف العراقيين بوسائل اجرامية وجماعية، عن طريق المفخخات والقتل على الهوية والخطف مستندة على فتاوي من خارج العراق وباعترافات موثقة[٢٨].

وقد رصد تقرير "بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي – UNAMI)" في العام ٢٠٠٥ مجموعة من المشكلات التي الحقت اضراراً جسيمة بحقوق الانسان فقد أدت العمليات الارهابية وهجمات الفصائل المسلحة وضعف قدرة السلطات الحكومية على فرض القانون وحماية المواطنين، الى نزوح جماعي للمدنيين من مناطق الصراع[٢٩]. وتُعد العمليات الارهابية السبب الرئيس وراء ارتفاع حالات الوفيات في العراق، إذ استهدفت الاسواق المكتظة بالناس والمساجد والمطاعم والمخابز ومحطات الباص واماكن تجمع العمال وقادة المجتمع البارزين، فضلاً عن مراكز الشرطة ومراكز تجنيد المتطوعين، وبالوقت ذاته أعلنت الامم المتحدة ان

حقوق الانسان في العراق تواجه جملة من التحديات، كما أكدت على صعوبة وضع تقرير شامل يوثق جميع الجرائم والانتهاكات لحقوق الانسان في العراق[٣٠].

وقد ذكرت وزارة الصحة العراقية في تقرير صدر منها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ ان عدد الضحايا خلال المدة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٦ بلغ أكثر من (١٥٠) الف، في حين أكدت مجلة (لانسيت – The Lancet) الطبية البريطانية بعد دراسة ميدانية اجرتها في العراق وثقت فيها ان عدد الضحايا بلغ أكثر من (٦٥٤,٩٦٥) الف[٣١].

وقد قدرت "مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين" في العام ٢٠٠٧ بان عدد اللاجئين العراقيين الذين فروا من عمليات العنف والارهاب فاق (٢,٢) مليون لاجئ نصفهم تقريبًا في سوريا، ونظرًا لارتفاع معدلات العنف الى نحو غير مسبوق ووقوع الاف الضحايا من المدنيين في العديد من مدن ومحافظات العراق، زادت قوة المتعددة الجنسيات عدد افرادها الى أكثر من (١٤٦) الف كدعم للخطة الامنية في العراق[٣٢].

وشهد النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ انخفاضًا في العميات الارهابية وتحسن في الوضع الامني، بالرغم ان عدد الضحايا المدنيين بلغ في العام ذاته اكثر من (٦٧٨٧) شخصاً وأكثر من (٢٠١٧٨) جريحاً وفقاً لوزارة الصحة العراقية، وقد عدت الامم المتحدة الهجمات ضد المدنيين توازي جرائم ضد الانسانية[٣٣].

ومن اضرار الارهاب على الواقع الانساني قيام الجماعات الارهابية بتجنيد الاطفال وتدريبهم لشن هجمات ارهابية، كما أحدثت مخلفات الاسلحة بسبب العقود الطويلة من الحروب والعمليات الارهابية اضراراً انسانية جسيمة في المجتمع العراقي، إذ وصلت حالات الاعاقة أعلى من المتوسط العالمي، فبحسب تقرير الامم المتحدة للعام ٢٠٠٩ انه خلال المدة من ١٩٩١ والى ٢٠٠٦ تم استعمال ذخائر عنقودية ضد العراق تحوي على (٥٠) مليون قنبلة صغيرة، وان القنابل غير المنفلقة منها تقدر بين (٢,٦ الى ٦) مليون، وقد لوثت هذه القنابل والالغام الارضية أكثر من

(١٧٠٠) كم٢ من الاراضي العراقية، وقد أحدثت اضراراً كبيرة في المجتمع العراقي فبحسب منظمات الاعاقة العراقية تجاوز عدد الاشخاص المعاقين (٣) مليون انسان. واما على صعيد النزوح الداخلي فبسبب الافراط في العنف المرتكب بحق المدنيين من قبل الجماعات الارهابية والفصائل المسلحة وصل في العام ٢٠٠٩ الى اكثر من (٢,٧٦٤,١١١) نازحاً، علمًا ان الحكومة العراقية بادرت بتشريع القوانين لتعويض الضحايا مادياً[٣٤].

وبغض النظر عن الارقام الحقيقة لعدد الضحايا فان واقع الحال أكد بان الاستهداف المتعسف والمتعمد والواسع ضد المدنيين في العراق مثل انتهاكًا خطرًا للقانون الدولي الانساني، فقد شهد العام ٢٠١٠ ارتفاعًا حادًا في عدد الضحايا المدنيين، إذ تعمد الارهابيون الى استهداف المناطق المزدحمة بشكل عشوائي وبغفلة لإيقاع اكبر عدد من الضحايا المدنيين وبث الرعب بين المواطنين، علمًا ان عدد المفقودين خلال المدة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٠ استنادًا لوزارة حقوق الانسان بلغ أكثر من (١٣٧,٥٢٠) الف، وفي موازاة ذلك أشارت تقديرات الامم المتحدة ان عدد الالغام الارضية بلغت أكثر من (٢٠) مليون لغم ارضي، وان قرابة مليون طفل عراقي تضرروا منها، وأكدت الامم المتحدة الى تعرض الاطفال الى عمليات قتل وخطف وتجنيد، أي ان الاطفال كانوا من أبرز ضحايا الارهاب، فضلاً عن الاستهداف المستمر للأقليات الدينية والاثنية لاسيما المسحيين[٣٥].

ونتيجة للعنف المتزايد تم وضع العراق في العام ٢٠١١ على رأس الدول الأعلى عنفًا والاكثر تضررًا من حيث عدد الضحايا المدنيين، فقد أقرت " بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) "بوقوع أكثر من (٢١) الف عملية عنف، ناهيك عن انتشار ظاهرة المقابر الجماعية"[٣٦].

وفي سياق تداعيات الارهاب على الامن الانساني لاحظت "بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)" زيادة مطردة في الهجمات الارهابية ضد المواطنين خلال العام ٢٠١٢، وراح ضحيتها أكثر من (٣٢٣٨) ألف شهيد بزيادة

بلغت (١٦,٨ %) مقارنةً بالعام ٢٠١١، وجرح أكثر من (١٠٣٧٩) شخصاً بزيادة بلغت (٢٦,٩ %) مقارنةً بالعام ٢٠١١، وقد منحت الحكومة العراقية في العام ٢٠١٢ تعويضات لعوائل ضحايا الارهاب بلغت (٥٤٤١٥) ألف عائلة، كما وصل عدد النازحين داخليًا المسجلين رسميًا لدى الحكومة العراقية الى (١,١٣١,٨١٠) لغاية كانون الثاني ٢٠١٣ [٣٧].

وتصاعدت نسبة الضحايا المدنيين من اعمال العنف والارهاب خلال العام ٢٠١٣، فبحسب "بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)" بلغ عدد الضحايا المدنيين أكثر من (٧٨١٨) شخصاً، في حين وصل عدد الجرحى أكثر من (١٧٩٨١) شخصاً، وخلفت الهجمات الارهابية اضرارًا كبيرة في الانسان العراقي فقد حدت من تنقله وعمله، كما أعاقت المواطنين من حصولهم على الخدمات الاساسية من تعليم ورعاية صحية، لاسيما وان هذه الهجمات طالت كل مرافق الحياة الصحية والتعليمية والترفيهية ودور العبادة والاسواق والمطاعم وغيرها[٣٨].

وبسبب ضعف الاستقرار الامني والسياسي في العراق تمكن تنظيم داعش الارهابي من السيطرة على اجزاء واسعة من العراق في حزيران/ يونيو ٢٠١٤[٣٩]. وقد تبنى هذا التنظيم الارهابي فكرة التوحش اي التوسع في القتل والترهيب كأداة للتطهير الثقافي، على اعتبار ان "الانظمة الحالية هي انظمة كافرة ويجب ازالتها مهما كانت الكلفة والتضحيات، كونه سيضعف لحمة التماسك الاجتماعي والنظام السياسي للدولة تمهيدًا لفرض شرع الله"، وان افضل اداة في ذلك هي قطع الرؤوس كونها الانجع في بث الرعب[٤٠]. ووفقًا لفكره المتطرف فان ادارة التوحش بمثابة المرحلة الانتقالية الى "دولة الاسلام"[٤١]. وعلى هذا الاساس ارتكب تنظيم داعش الارهابي انتهاكات فضيعة بحقوق الانسان من قتل وسلب وغيرها ولم يستثنِ منها أحداً، إذ طالت المدنيين والقوى الامنية، فعلى سبيل المثال تسبب الارهاب في نزوح قرابة (٦) مليون مواطن خلال المدة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٧، أي ما يعادل (١٥ %) من سكان العراق آنذاك، وقد تعرض بعض النازحين الى اعمال انتقامية من قبل

فصائل مسلحة مجهولة بحجة ارتباط عوائلهم بالتنظيم الارهابي[٤٢]. وبسبب هول الفظائع التي ارتكبها داعش الارهابي بحق الانسانية، اصدر مجلس الامن قراره الذي حمل الرقم (٢٣٧٩) في ٢١ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٧، وطلب انشاء " فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش"[٤٣]. ويعد هذا أول قرار صدر من مجلس الامن خاص بتوثيق جرائم داعش ضد الانسانية.

وجدير بالذكر ان الحكومة العراقية عملت على تعزيز الامن الانساني في العراق وذلك بإنشاء "اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني" في العام ٢٠١٤، كما صدقت الحكومة العراقية على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالقانون الدولي الانساني، وانضم العراق رسميًا لها، فضلاً عن نشر قواعد القانون الدولي الإنساني، وعقد دورات تدريبية في هذا الخصوص للمدة من ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٧[٤٤].

فضلاً عما تقدم وصف تقرير منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونيسف للعام ٢٠١٨ الازمة الانسانية في العراق بانها أكبر الازمات على صعيد العالم، ورجح استمرار الازمات الانسانية وان انتهت العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الارهابي، بسبب عوامل ضعف الاستقرار لاسيما التوترات السياسية، مما يعرض حياة ملايين المدنيين الى الخطر، وشدد التقرير على حاجة (٨,٧) مليون انسان للمساعدات الانسانية، وان (٣,٤) مليون من بينهم يعدون الأشد ضعفًا والاكثر عرضة للخطر والمحتاجون الى الحماية بموجب القانون الدولي الانساني[٤٥].

ولابد من التأكيد على مسألة مهمة وهي أنه من الصعوبة بمكان احصاء عدد الضحايا في العراق، ولهذا تختلف مؤسسات الرصد والمتابعة المحلية والدولية في تحديد عدد الضحايا، بل ان الاحصاءات المتضاربة وعدم وجود رقم متفق عليه تدل بوضوح على مدى الاضرار الكبيرة التي تعرض لها الشعب العراقي، كما تكشف في جانب منها عن ضعف ان لم يكن غياب الامن الانساني الذي عاشه العراق منذ العام ٢٠٠٣، وعمومًا وثقت منظمة "ضحايا حرب العراق" بناءً على رصدها عددًا

من الضحايا المدنيين في العراق منذ العام ٢٠٠٣، كما هو موضح في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١) يوضح الضحايا المدنيين في العراق منذ العام ٢٠٠٣

السنة	عدد الضحايا المدنيين	السنة	عدد الضحايا المدنيين
٢٠٠٣	١٢,١٣٣	٢٠١٢	٤,٦٢٢
٢٠٠٤	١١,٧٣٧	٢٠١٣	٩,٨٥٢
٢٠٠٥	١٦,٥٨٣	٢٠١٤	٢٠,٢١٨
٢٠٠٦	٢٩,٥٢٦	٢٠١٥	١٧,٥٧٨
٢٠٠٧	٢٦,١١٢	٢٠١٦	١٦,٣٩٣
٢٠٠٨	١٠,٢٨٦	٢٠١٧	١٣,١٨٣
٢٠٠٩	٥,٣٨٢	٢٠١٨	٣,٣١٩
٢٠١٠	٤,١٦٧	٢٠١٩	٢,٣٩٢
٢٠١١	٤,١٦٢		

المصدر:

Lily Hamourtziadou, with Hamit Dardagan and John Sloboda, Iraq 2019 Calls for a 'True Homeland' met with deadly violence (England: Iraq Body Count, 2019): https://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2019/

وعلى الرغم من الانتصار على تنظيم داعش الارهابي إلا ان تداعياته مستمرة، إذ مازال يمارس عملياته الارهابية لاسيما في المحافظات التي كان مُسيطراً عليها، وتحديدًا في صلاح الدين والانبار والموصل وديالى، وتنعكس هذه العمليات على حياة المواطنين إذ تعوق من عودة الباقين الى مدنهم وتبطئ وتيرة إعادة إعمار البنية التحتية الاساسية [٤٦].

وقد أكد "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)" في خطته للعام ٢٠١٩ الخاصة بالاحتياجات الإنسانية للعراق، على أن الوضع الإنساني في العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية الواسعة ضد داعش دخل مرحلة جديدة، واصفًا هذا الوضع بأنه لا يمكن التنبؤ به لاسيما مع استمرار الهجمات غير المتكافئة لداعش التي تؤدي إلى نزوح على نطاق صغير وتؤثر في عمليات العودة، فعلى الرغم من عودة (٤) مليون نازح الى ديارهم لكنهم بحاجة الى المساعدات الانسانية لاسيما وان هناك قرابة (٢) مليون انسان ما زالوا مشردين. وقد قدر "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)" أن هناك قرابة (٦,٧) مليون انسان يحتاجون إلى مساعدة إنسانية، وان قرابة (٢,٤) مليون انسان معرضون لانعدام الأمن الغذائي، وان (٥,٥) مليون انسان بحاجة الى الرعاية الصحية إذ تم تدمير أغلب المستشفيات والمراكز الصحية، وان (٤,٥) مليون انسان بحاجة الى الدعم والحماية، وان (٢,٣) مليون انسان بحاجة المياه والصرف الصحي، وان (٢,٣) مليون انسان بحاجة الى المأوى والمواد غير الغذائية، لاسيما وان اعادة الاعمار ستستغرق سنوات بسبب فداحة الاضرار؛ فبحسب الحكومة العراقية بلغت كلفة الاضرار أكثر من (٨٨) مليار دولار، وبحسب البنك الدولي فان (١٣٨) الف مبنى سكنياً تم تدميره. وفيما يخص الاطفال فكانوا من أشد الفئات تأثرًا بالحرب فهناك أكثر من (٢,١) مليون طفل معرضين لخطر الحصول على الخدمات بسبب النقص في الوثائق المدنية، وان (٢,٦) مليون طفل بحاجة الى التعليم، إذ تم تدمير معظم المدارس خلال الحرب، وان المدارس التي لم تدمر تعمل على نوبات ثنائية وثلاثية، وان هناك قرابة (٣,٢) مليون طفل غير منتظم في الذهاب الى المدارس أو لا يذهبون مطلقًا، فضلاً عن ذلك انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة أكثر من (٤٠ %) بسبب قيام داعش الارهابي بتخريب وتدمير الأراضي والآلات الزراعية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرته، كما تضرر بدوره الإنتاج الحيواني بشدة إذ بلغت الخسائر بنحو (٨٠ %) من الاغنام والماعز، و (٥٠ %) من الأبقار، و (٩٠ %)

من الدواجن، علمًا ان الخسائر والاحتياجات الانسانية تتركز في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين والأنبار وديالى [٤٧].

وفي السياق ذاته أكد "صندوق الأمم المتحدة للسكان" في تقريره للعام ٢٠١٩ الى حاجة النازحين للمساعدات الانسانية لاسيما بعد ان فقدوا الخدمات الاساسية وسبل العيش، وصنف التقرير العراق كرابع دولة عالميًا من حيث الأولوية للاحتياجات الانسانية[٤٨]. ولهذا احتل العراق المرتبة (١٢٠) وفق دليل التنمية البشرية للعام ٢٠١٩، من اصل (١٨٩) دولة شملها التقرير، ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة[٤٩].

ولبيان مدى تأثير الارهاب على واقع المجتمع والامن الانساني في العراق، احتل العراق وفق مؤشر الارهاب العالمي للعام ٢٠١٩ المرتبة الثانية عالمياً من أصل (١٦٣) دولة شملها التقرير كونه من أكثر الدول تعرضاً للإرهاب[٥٠]. وبالوقت ذاته تم تصنيف العراق وفق مؤشر السلام العالمي للعام ٢٠١٩ الذي يُعد المقياس الرائد عالميًا لقياس الاستقرار والسلام في العالم ضمن قائمة الدول الخمس الأقل سلامًا، إذ احتل المرتبة (١٥٩) من أصل (١٦٣) دولة شملها التقرير، والمرتبة (١٨) من أصل (٢٠) دولة عربية شملها التقرير[٥١]. فضلاً عن ذلك احتل العراق وفق مؤشر الدول الهشة للعام ٢٠١٩ المرتبة (١٣) عالميًا من اصل (١٧٨) دولة شملها التقرير، إذ تم وضع العراق ضمن الفئة الثالثة ذات الانذار من بين خمس فئات صنفها المؤشر كأكثر دول العالم هشاشة[٥٢]. وهي مرتبة متدنية ضمن المؤشر.

ومن هنا يتضح ان الامن الانساني في العراق قد تعرض منذ العام ٢٠٠٣ الى نكبات عدة، أصبح من الصعب معها الوقوف على العدد الحقيقي سواء للضحايا او للمصابين، وأحدثت انعكاسات عميقة الضرر في المجتمع العراقي، مما يعني ان الاضرار سوف تستمر في المستقبل المنظور ما لم يتم الشروع في برنامج عمل وطني يعالج جميع الاضرار، وينهض بالمجتمع العراقي من جديد.

الخاتمة

يُركز الامن الانساني على مسألة محورية في غاية الاهمية وهي الانسان، وضرورة تحرره من الحاجة والخوف، ومن كل الاخطار التي يمكن ان تهدد حياته المادية والمعنوية، ولدى انصار الامن الانساني فان هذا النوع من الامن يُفترض ان يكون هو اساس الامن والسلم الدولي، مما يُلزم الدولة والمجتمع الدولي توفير كل الاجراءات الكفيلة لضمان الامن الانساني بصرف النظر عن الدين والطائفة والجنسية والاثنية والميول الفكرية، وبذلك فان الامن الانساني لم يعد محصورًا بالأطر التقليدية لمفهوم الامن الوطني الذي طالما يركز على امن وسلامة الدولة من الاخطار والتحديات الداخلية والخارجية.

ولعل الاسباب التي جعلت الامن الانساني يحتل مكان الصدارة عالميًا هي طبيعة التحديات التي أخذت تواجه العالم التي يمكن وصفها بانها مشكلات عالمية اي ان تداعياتها لم تعد محصورة بالحدود الوطنية للدولة بل أصبحت عابرة للحدود، فإلى جانب الحروب وما تحدثه من ازمات نازحين ولاجئين هناك مشكلات الارهاب والاوبئة والكوارث الطبيعية وغيرها الكثير التي تستلزم تكاثف الجهود الانسانية والدولية لمواجهتها، ويأتي في مقدمتها الامم المتحدة التي أخذ نشاطها يتوسع لاسيما منذ انتهاء الحرب الباردة.

وفيما يتعلق بواقع الامن الانساني في العراق منذ العام ٢٠٠٣ فمن الملاحظ ان هذه المرحلة كانت من اخطر المراحل في تاريخ العراق المعاصر إذ مر بموجات عنف غير مسبوقة، ومنها الارهاب مما أعاق تنميته الانسانية والاقتصادية، وعرضته الى ازمات انسانية كبيرة احتل بسببها صدارة الدول المحتاجة الى المساعدات الانسانية ودعم المنظمات الدولية، علمًا ان الكوارث الانسانية للإرهاب خلفت اثارًا خطرة في المجتمع العراقي.

واذا اخذنا بالقاعدة التي يقوم عليها الامن الانساني اي "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"، وتطبيقها على الواقع العراقي نصل الى نتيجة مؤداها ان هناك ضعف ان لم يكن غياب للأمن الانساني في العراق.

وعند استشراف مستقبل الامن الانساني في العراق فان الازمات الانسانية سوف تستمر في المستقبل المنظور، مما يتطلب وضع الحلول لها عن طريق ترسيخ مفاهيم حقوق الانسان، وتعزيز الديمقراطية، وتنمية اقتصادية، والعمل الجماعي الجاد والتكاتف من قبل الحكومة والشعب والفرد ضمن برامج تنمية مجتمعية للخلاص من مخلفات الماضي وبناء سلام مجتمعي وتنمية مستدامة واستقرار امني.

الهوامش والمصادر

(١) محسن بن العجمي بن عيسى، الامن والتنمية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١١)، ص ص ١٣ – ١٤.

(٢) بوزناده معمر، المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢)، ص ١٨.

(٣) هانز بورن، الرقابة البرلمانية على الدفاع والامن: المبادئ الاليات الممارسات، ترجمة: حنان والي (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٣)، ص ص ٢١ – ٢٣.

(٤) للمزيد ينظر د. أحمد فريجة و لدمية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون (الجزائر، جامعة بسكرة، العدد ١٤، ٢٠١٦)، ص ص ١٦٠ – ١٦٥.

(٥) هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ص ١٩ و ٢٣.

(6) Jānis Teivāns-Treinovskis and Nikolajs Jefimovs, "State national security: Aspect of recorded crime", *Journal of Security and Sustainability*, Vol. 2, No. 2, December 2012, p. 41.

(٧) بوزناده معمر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩ – ٢٠.

(٨) للمزيد ينظر علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ص ٢١٦ – ٢١٨.

(٩) د. فارس محمد العمارات، الامن الانساني في ظل العولمة (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ص ٨٥ – ٨٦.

(١٠) خديجة عرفة محمد أمين، الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٩)، ص ص ٢١ – ٢٣.

(١١) د. محمود شاكر سعيد و د. خالد بن هبد العزيز الحرفش، مفاهيم امنية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٠)، ص ١١.

(١٢) منظمة الصحة العالمية، الصحة والامن الانساني (جنيف: المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، رقم الوثيقة (EM/RC/49/7)، ٢٠٠٢)، ص ص ٢ و ٤.

(13) Iztok Prezelj, Relationship between Security and Human Rights in Counter-Terrorism: A Case of Introducing Body Scanners in Civil Aviation, International Studies Interdisciplinary Political and

Cultural Journal (Poland: The University of Lodz, Vol. 17, No. 1, 2015), p.p. 147 – 148.

(١٤) سيد احمد قوجلي، تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات استراتيجية (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٦٩، ٢٠١٢)، ص ص ٥٦ – ٦١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ص ٦٣ و ٦٥.

(١٦) د. ميلود عامر حاج، الامن القومي العربي وتحدياته المستقبلية (الرياض: دار جامعة نايف للنشر، ٢٠١٦)، ص ص ٧٨ – ٨١، ينظر كذلك: منظمة الصحة العالمية، الصحة والامن الانساني، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(١٧) حموم فريدة، الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الامنية (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠٠٤)، ص ص ٤٤ – ٤٥.

(١٨) للمزيد ينظر د. خالد عكاب حسون و عادل حسن علي، ماهية الامن الانساني في اطار التنظيم الدولي المعاصر، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية (جامعة تكريت: كلية القانون، العدد ٢٠، ٢٠١٣)، ص ص ١١ – ١٧.

(١٩) للمزيد ينظر د. البشير شورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية (باريس: منظمة اليونسكو، ٢٠٠٥)، ص ص ١٥ – ١٧.

(20) Wolfgang Benedek, The Human Security Approach to Terrorism and Organized Crime in Post-Conflict Situations, In Book Transnational Terrorism Organized Crime and Peace-Building Human Security in the Western Balkans (England: Palgrave Macmillan, 2010), p.p.2-4, 11-14.

(٢١) خديجة عرفة محمد، مفهوم الامن الانساني، مفاهيم (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٣، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٣ و ٣٢ – ٣٣.

(٢٢) ايمان حسين، الأمن الدولي على ضوء الأشكال غير التقليدية لاستعمال القوة: دراسة في مقاربة بناء قدرات الدول، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (الرباط: مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، العدد ٤، خريف ٢٠١٥)، ص ٢٤٦.

(٢٣) مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية (الجزائر: جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٣، ٢٠١٧)، ص ص ١٧٠ و ١٧٥.

(24) Rhonda Callaway &Julie Harrelson-Stephens, Toward a Theory of Terrorism: Human Security as a Determinant of Terrorism, Studies in Conflict & Terrorism (England: Taylor & Francis, Vol. 29, No. 7, 2006), p. 680.

(25) United Nations Human Rights Terrorism and Counter-terrorism, Fact Sheet (Geneva: Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, No. 32, 2008), p.p. 7 – 8.

(26) Iztok Prezelj, op. cit., p.p. 150 – 151.

(٢٧) د. عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية المجتمع (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٧٦.

(٢٨) حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية، في كتاب عشر سنوات هزت العالم عقد علي احتلال العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٣ (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص ص ١٤٣ – ١٤٤.

(٢٩) الامم المتحدة، بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، تقرير حقوق الانسان للفترة بين تشرين الثاني الى كانون الاول ٢٠٠٥، ٢٠٠٥، ص ١.

(٣٠) الامم المتحدة، بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، تقرير حقوق الانسان للفترة بين ١ ايلول – ٣١ تشرين الاول ٢٠٠٦، ٢٠٠٦، ص ص ٥ – ٨.

(٣١) فراس عباس فاضل البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي نموذجا (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ١٤٢. للمزيد ينظر مايكل أوترمان وآخرون، محو العراق خطة متكاملة لاقتلاع العراق وزرع آخر، ترجمة: انطوان باسيل (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١)، ص ص ١٧٧ – ٢٠٤.

(٣٢) الامم المتحدة، بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، تقرير حقوق الانسان للفترة بين ١ نيسان – ٣٠ حزيران ٢٠٠٧، ٢٠٠٧، ص ص ٥ و ١١.

(٣٣) الامم المتحدة، بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، تقرير حقوق الانسان للفترة بين ١ تموز – ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨، ٢٠٠٨، ص ٩.

(٣٤) الامم المتحدة، بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، تقرير حقوق الانسان للفترة بين١ تموز – ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩، ٢٠٠٩، ص ص ٤ و ١٢ – ١٧.

(٣٥) للمزيد ينظر الامم المتحدة، مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٠، بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٢ – ٩ و ٢٧ – ٣١.

(٣٦) الامم المتحدة، مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير أوضاع حقوق الانسان في العراق ٢٠١١، بغداد، ٢٠١٢، ص ص ١٧ و ٢٨.

(٣٧) الامم المتحدة، مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير حقوق الانسان في العراق تموز – كانون الاول ٢٠١٢، بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٤ و ٥٠.

(٣٨) الامم المتحدة، مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير حول حقوق الانسان في العراق تموز – كانون الاول ٢٠١٣، بغداد، ٢٠١٤، ص ص ١ – ٢.

(39) Bertelsmann Annual Report 2016, BTI 2016: Iraq Country Report (Germany: Gütersloh, Bertelsmann Stiftung, 2017), p. 2.

(٤٠) د. فواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة: د. محمد شيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ص ٤٨ – ٤٩.

(٤١) د. محمد محمود مرتضى، صناعة التوحش الوهابية والتكفير والغرب (بيروت: دار الولاء لصناعة النشر، ٢٠١٦)، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٤.

(42) International Protection Considerations with Regard to People Fleeing the Republic of Iraq (Geneva: UNHCR, the UN Refugee Agency, 2019), p.p. 12 , 24.

(٤٣) للمزيد ينظر الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار ٢٣٧٩، رقم الوثيقة (S/RES/2379 2017)، ٢٠١٧/٩/٢١، ص ص ١ – ٤.

(٤٤) للمزيد ينظر التقرير الدوري الثامن حول تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي ٢٠١٨ (جنيف: ينظر اللجنة الدولية للصليب الاحمر، ٢٠١٩)، ص ص ٦٦ – ٦٧.

(٤٥) لمحة عامة عن العمل الانساني العالمي للعام ٢٠١٨ (جنيف: منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونيسف، ٢٠١٩)، ص ٣٣.

(46) International Protection Considerations with Regard to People Fleeing the Republic of Iraq , op. cit., p.p. 16 – 25.

(47) EASO Country of Origin Information Report Iraq Security situation (Brussels: European Union, European Asylum Support Office, 2019), p.p. 55 – 56.

(٤٨) العمل الانساني نظرة عامة ٢٠١٩ (نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان،٢٠٢٠)، ص ص ٥ و ٨.

(٤٩) الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩ ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩)، ص ٢٣.

(50) Global Terrorism Index 2019 (Sydney: The Institute for Economics & Peace, 2019), p. 8.

(51) Global Peace Index 2019 (Sydney: The Institute for Economics and Peace, 2019), p.16.

(52) Fragile States Index 2019 (Washington: The Fund for Peace, 2019), p.7.